

## الأردن يعلق آماله على موسم الصيف لإنعاش السياحة

رأى خبراء ومسؤولون أردنيون أن بقاء الوضع الوبائي تحت السيطرة في ذروة النشاط السياحي خلال فترة الصيف، سيساعد القطاع على التعافي الاقتصادي من تداعيات الأزمة الصحية رغم أن الخسائر الناجمة عنها بحاجة إلى وقت طويل لمعالجتها.

عمان - يجذب العاملين في القطاع السياحي الأردني الكثير من النفاول بشأن انتعاش انشطتهم في ذروة الموسم لتعويض جزء من نزيف الخسائر المنجرة عن الأزمة الصحية العالمية.

وتحملت السياحة الضريبة الأكبر للإغلاق الاقتصادي حيث راكمت الجائحة طيلة أشهر الغبار على مرافق القطاع، ما حرم البلد من إيرادات مهمة في ظل سعيه المحموم لدفع الاقتصاد ومواجهة نقص الموارد.

وفي محاولة للفت أنظار الزبائن، يُنظف أحمد نصار، وهو صاحب محل لبيع التذكارات في مدينة مادبا الأردنية، الحلي والهدايا التي يعرضها في محله السياحي بالمدينة القديمة التي تقع وسط البلاد والشهيرة بزخارف الفسيفساء، التي تعود لبدائيات ظهور المسيحية. ولم يخف نصار تشاؤمه بسبب ركود نشاطه وأكد لووكالة رويترز أنه أحس كغيره من العاملين في السياحة باليأس نظرا لعدم وجود دخل ولا عمل ولا دعم لأصحاب المحلات.

وتحرص عمان على عودة المجموعات السياحية إلى البلاد وتشير إلى الجاهزية العالية لاستقبال السياح من الخارج، لإسبما وأن الحكومة استطاعت السيطرة على الوضع الوبائي والمحافظة على نسب منخفضة في أعداد الإصابات المسجلة بكوفيد.

وأكد عربيات أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والحوافز الممنوحة للطائرات القادمة إلى العقبة تسهم بشكل لافت في ازدياد حركة السياحة الوافدة.

وأشار إلى أن الهيئة تتبع سياسة الدعم باستقطاب الطيران العارض ضمن مطار الملك الحسين الدولي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وقال "نتوقع ارتفاعا في أعداد الطائرات الروسية والتي تحمل سياحا قادمين إلى الأردن خلال الفترة المقبلة".

وبحسب بيانات صادرة عن البنك المركزي الأردني، تراجع الدخل السياحي للأردن بنسبة 77.6 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغت إيرادات السياحة 175.3 مليون دينار (247 مليون دولار) خلال الربع الأول من 2021 مقارنة مع 1.1 مليار دولار على أساس سنوي.

وكان الدخل السياحي للأردن قبل جائحة كورونا يصل إلى حوالي خمسة مليارات دولار سنويا.

وفرصت الحكومة والسياحة والمطاعم وصالات الأفرح والمقاهي منذ مطلع العالم الحالي بعد أن تعرض الأردن لهجمة ثانية من جائحة كورونا وذلك بسبب تفشي المرض وارتفاع عدد الوفيات والإصابات.

وتساهم السياحة بحوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف أكثر من 55 ألف عامل في هذا القطاع الحيوي للبلاد التي تعتمد بشكل مفرط على المساعدات الخارجية.

وفي إطار دعم السياحة، تم تخفيض ضريبة المبيعات على القطاع من 16 إلى 8 في المئة، وخصصت الحكومة 150 مليون دينار (212 مليون دولار) كبرامج تمويل لمساعدة المؤسسات السياحية، بموجب قرارات جديدة اتخذتها.

كما تتخذ الحكومة خطوات أخرى لإعادة عدد السياح الأجانب إلى الرقم القياسي البالغ 3 ملايين سائح استقبالهم الأردن في 2019، وصل عديدهم منهم على متن شركات طيران أوروبية منخفضة التكلفة تقدمها شركة رايمان إير التي استأنفت رحلاتها الشهر الماضي.



عودة مشجعة على التعافي



محاولات شاقة لتأمين الغذاء

## انعدام الأمن الغذائي في لبنان يتفاقم مع انهيار الليرة

### تسارع الانهيار المالي يندب بموجة جوع قد تطال كافة السكان

في المئة في 2019، فضلا عن ارتفاع نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع بثلاثة أضعاف من 8 إلى 23 في المئة خلال الفترة نفسها.

#### حدود الأمن الغذائي

- 7 • في المئة مساهمة الزراعة في الاقتصاد وتؤمن دخلا لنحو 15 في المئة من اللبنانيين
- 77 • في المئة من الأسر لا تملك ما يكفي من غذاء أو مال لشراؤه
- 60 • في المئة من الأسر تضطر لشراء الطعام عبر مراكمة الفواتير المؤجلة أو الاقتراض
- 720 • مليون دولار قيمة الصادرات الزراعية في 2020 بعدما كانت 625 مليون دولار في 2019

وأشار وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال، إلى أنه وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية، فإن القطاع الزراعي يشهد نموا اليوم، من خلال توسع مساحات الأراضي المزروعة، وزيادة حجم الصادرات.

وقال إن "هذا النمو ترجم بارتفاع قيمة الصادرات الزراعية، حيث بلغت 720 مليون دولار عام 2020، بعدما سجلت 625 مليون دولار عام 2019".

وضمن محاولات توفير الغذاء في ظل ارتفاع نسب الفقر وعدم القدرة على توفير النقد اللازم للاستهلاك، توجهت شريحة من المواطنين نحو القطاع الزراعي، لتأمين الغذاء في ظل الظروف الراهنة.

وأضاف أن "تخوفا يكبر يوما بعد آخر في ظل انعدام أي بوادر لحل الأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد".

وبسبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد منذ الربع الأخير من 2019، فقد فرضت على اللبنانيين التوجه نحو الزراعة أكثر لمواجهة الجوع الذي يطرق أبوابهم منذ نحو عام.

يأتي ذلك، بينما فقدت العملة اللبنانية أكثر من 90 في المئة من قيمتها منذ 2020، لتسجل سعرا متدنيا جديدا مقابل الدولار عند 17.8 ألف ليرة لكل دولار في السوق الموازية، مقابل 1510 ليرات في السوق الرسمية.

وحذر مرتضى من أن عدم وقف تدهور قيمة العملة المحلية يجعل تكلفة الإنتاج المحلي مرتفعة، وقد يدفع الناس إلى الانكفاء عن الزراعة.

وقال إن "تراجع الليرة مقابل الدولار، يضعف عملية استيراد الأصناف الزراعية غير المتوافرة في لبنان ولذلك فإن على الحكومة وضع خطة عاجلة لوقف انهيار العملة حتى لا ينجر لبنان إلى أزمة جوع شديدة".

ووفق برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن لبنان يستورد 85 في المئة من احتياجاته الغذائية، فيما يشعر نصف سكان البلاد بالقلق من عدم قدرتهم على توفير الغذاء.

وفي أغسطس الماضي، أشارت دراسة صادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (إسكوا) إلى تضاعف نسبة الفقراء من سكان لبنان.

ووصلت نسبة الفقر في البلاد إلى 55 في المئة عام 2020، بعد أن كانت 28

تتضائل هوامش ابتعاد لبنان عن حدود العجز الكبير في الأمن الغذائي، والذي يتفاقم بدرجة خطيرة خلال الأشهر الماضية جراء الأزمة المالية الخانقة ما دفع خبراء ومسؤولين إلى التحذير من أن استمرار هذا الوضع يهدد بموجة جوع قد تطال كافة السكان على الرغم من ظهور بوادر مرتبكة لتحريك نشاط الزراعة لتفادي ما هو أسوأ.

المحدقة بالأمن الغذائي، وإرساء الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز قدرة المناطق الريفية على الصمود. لكن الأزمة المالية وانهيار قيمة الليرة وضعوا الأمن الغذائي للفتات الضعيفة في دائرة الخطر.

وتحتل الزراعة في لبنان المرتبة الثالثة بين القطاعات الاقتصادية في البلاد بقرابة 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كما تؤمن دخلا لحوالي 15 في المئة من السكان.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات في أكتوبر 2019 ارتفع مؤشر الاستهلاك بنسبة تجاوزت 240 في المئة وتضاعفت أسعار السلع أربع مرات في المتوسط كما تظهره أرقام المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الأممية.

وتشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن 77 في المئة من الأسر لا تملك ما يكفي من غذاء أو مال لشراؤه، فيما تضطر 60 في المئة من الأسر إلى شراء الطعام عبر مراكمة الفواتير غير المدفوعة أو عبر الاقتراض.

وقال وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال عباس مرتضى في مقابلة مع وكالة الأناضول، إن "تسارع انهيار الاقتصاد والمالي في لبنان، يضع الأمن الغذائي للبلاد في خطر، وينذر بموجة جوع قد تضرب جميع السكان".

بيروت - دخل القطاع الزراعي والأمن الغذائي في لبنان، دوامتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار العملة المحلية أمام الدولار، وقبوض من بعض الدول على وارداتها الزراعية من السوق اللبنانية.

وواجه لبنان صدمتين قوّضتا قدرته على توفير الأمن الغذائي لسكانه، وهما الأزمة السورية التي اندلعت في العام 2011، والأزمة المالية في أواخر العام 2019.

عباس مرتضى  
عدم وقف تدهور الليرة يدفع الناس لانكفاء عن الزراعة

وتسببت الحرب السورية بنزوح قرابة 1.5 مليون لاجئ إلى لبنان، ما أدى إلى ارتفاع الطلب على المواد الغذائية. ومع أن هذا الطلب شكل عبئا على البلاد، كان له أيضا تأثير إيجابي، إذ ارتفعت القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعي بنسبة 10 في المئة مقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة. واستجابة لهذا الطلب المتزايد على المواد الغذائية، لجأ السكان إلى الاستثمار في الزراعة، وبخاصة في الخيم الزراعية. ورغم غياب الدعم السياسي، استطاع القطاع الزراعي التأقلم في وجه التهديدات

## تزايد الدلائل على تعافي الاستثمارات في الكويت

وتركزت مشاريع قطاع الطاقة التي تم إسنادها في أجزاء من مشروع تمديد وصيانة الكابلات الأرضية التابعة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية في مدينة المطالع بقيمة تقدر بحوالي 105 ملايين دولار.

وتشمل المشاريع المزمعة مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة جنوب المطالع التابعة لوزارة الأشغال العامة بقيمة 570 مليون دولار وعدة أجزاء من مشروع خط المياه العذبة التابع لوزارة الكهرباء والماء بقيمة 346 مليون دولار والغاز خلال الربع الثاني من هذا الربيع الثالث والأخير من هذا العام على التوالي.

ويقول التقرير إن هناك انتعاشا طفيفا بوتيرة المشاريع المسندة في قطاع النفط والغاز خلال الربع الثاني من هذا العام والتي بلغت نحو 171 مليون دولار.

السكنية وهي مدينة صباح الأحمد البالغ قيمتها نحو 257 مليون دولار إضافة إلى عدة أجزاء من مشروع الحفر والنقل والمعالجة التابع لشركة نفط الكويت وبرنامج الإصلاح البيئي بقيمة نحو 755 مليون دولار.

2.48  
مليار دولار قيمة المشاريع التي تم الاستثمار فيها خلال النصف الأول من العام الحالي

وذكر البنك الوطني الكويتي أن نشاط قطاعي الكهرباء والمياه شهد انتعاشا أيضا ليلعب قرابة 188 مليون دولار مقارنة بنحو 135 مليون دولار خلال الربع السابق.

الفعلية والمخطط لها قرابة عشرة مليارات دولار وهو الأعلى منذ عام 2017. واستحوذ قطاع البناء والتشييد على نحو 76 في المئة من إجمالي المشاريع، التي تم إسنادها في الربع الثاني بقيمة 374 مليون دينار (نحو 1.2 مليار دولار) وبارتفاع كبير عن الربع السابق.

وأظهر القطاع بوادر انتعاش بعد عدة سنوات من ضعف النشاط إذ شكل الجزء الأكبر من المشاريع المسندة منذ بداية العام بنسبة 62 في المئة. وأشار التقرير إلى أن هناك العديد من المشاريع الأقل حجما قيد التنفيذ في النصف الثاني من هذا العام بما في ذلك مشروع مدينة جابر الأحمد والذي تبلغ قيمته نحو 297 مليون دولار. وتركزت الاستثمارات بشكل أساسي في مشاريع المؤسسة العامة للرعاية

الكويت - تزايدت المؤشرات على تعافي قطاع الاستثمار في الكويت من كيوه الركوند التي لاحقته طيلة العام الماضي جراء قيود الإغلاق الاقتصادي حيث بلغت قيمة المشروعات بنهاية النصف الأول من هذا العام 746 مليون دينار (2.48 مليار دولار).

وأظهر تقرير اقتصادي لبنك الكويت الوطني نشرته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية الاثنين أن إجمالي قيمة المشاريع التي تم إسنادها في الربع الثاني من 2021 ارتفعت بواقع 90 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 488 مليون دينار (نحو 1.6 مليار دولار). وتوقع البنك في تقريره بعنوان "المشاريع في الكويت خلال النصف الأول من 2021" أن يبلغ إجمالي قيمة المشاريع المسندة خلال العام الجاري